A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.1/45/L.66/Rev.1
29 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

DEC 3 1990

الدورة الخامسة والاربعون
اللجنة الاولى
البند ٦٩ من جدول الاعمال

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، الجزائر ، سري لانكا ، كوبا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، الهند ، يوغوسلافيا : مشروع قرار منقح

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن المرحلة الراهنة من تطور البشرية مرحلة متميزة بما فيها من تغيرات تكنولوجية واقتصادية وسياسية ، مما يجعل التقدم الشامل ممكنا تجاه بناء عالم أكثر سلما وأمنا وعدالة وانصافا وديمقراطية وانسانية ،

وإذ تؤكد أن نزع السلاح ، وتخفيف التوتر الدولي ، واحترام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وبخاصة مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحض على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ؛ واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري وجميع الاشكال الاخرى للعنصرية والتمييز العنصري ، والعدوان والاحتلال ؛ واحترام حقوق الانسان ، عوامل مرتبطة ارتباطا وثيقا وتوفر الاساس للسلم والامن الدوليين ،

وإذ ترحب بالتغيرات الايجابية الاخيرة في النظام الدولي ، التي تميزت بانتهاء الحرب الباردة وتخفيف حالات التوتر على الصعيد العالمي وبزوغ روح جديدة تحكم العلاقات الدولية ،

وإذ ترحب أيضا ، في هذا السياق ، بأن عددا من المنازعات والصراعات تأخذ سبيلها الى الحل عن طريق المفاوضات في جو من التفاهم والتعاون ،

وإذ ترحب كذلك بالحوار الواسع النطاق الجاري بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بما له من آثار ايجابية على التطورات العالمية ، وإذ تعرب عن أملها في استمرار وتوسيع هذه العملية بهدف زيادة تعزيز السلم والامن الدوليين والتعاون على الصعيد الدولي ،

وإذ تعرب عن أملها في أن تستمر الاتجاهات الايجابية التي بدأت في أوروبا ، حيث يجري بناء نظام جديد للامن والتعاون من خلال عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وأن تشجع الاتجاهات المتشابهة في أنحاء أخرى من العالم ،

وإذ تعرب في الوقت ذاته عن شديد قلقها إزاء استمرار المنازعات والمشاكل والاخطار الجديدة التي تتهدد السلم والامن الدوليين وعن تأييدها لجميع الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي وعادل لبؤر التأزم في العالم ، بما في ذلك تحقيق مزيد من فض الاشتباك على الصعيد العسكري ،

وإذ تؤكد ضرورة تعزيز الامن الدولي عن طريق نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي الذي يفضي في النهاية الى التخلص من جميع الاسلحة النووية ، وفرض قيود على تصعيد سباق التسلح كيفا وكماً ،

وإذ تؤكد أيضا على الاهمية المتزايدة للصلة بين نزع السلاح والتنمية في العلاقات الدولية الراهنة ،

وإذ ترى أنه لا يمكن أن يقوم سلم وأمن مستقران ودائمان في العالم بدون حل المشاكل الاقتصادية الجسيمة ، وخاصة احتياجات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،

وإذ ترى أيضا في هذا السياق أن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية قد تدهورت تدهورا هائلا ، مما يزيد من اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا ،

وإذ ترى كذلك أن حماية البيئة قد برزت كشاغل عالمي رئيسي ، مؤكدة بصورة لافتة للنظر الترابط المتزايد بين أجزاء العالم ، الامر الذي يستدعي اتخاذ تدابير تعاونية عاجلة تكفل وجود تنمية قابلة للإدامة وسليمة من الوجهة البيئية ،

وإذ تؤكد كذلك أن تعزيز الحرية وحقوق الإنسان هو أحد الاهداف الاساسية للمجتمع العالمي ،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن العنصرية والتمييز بسبب اللون أو المعتقد أو الاصل الإثني أو الثقافة أو أسلوب الحياة مابرحا قائمين ،

وإذ تؤكد بشدة أن الفصل العنصري هو شكل خاص بغيض من أشكال العنصرية المؤسسية ، كانت الامم المتمدينة محقة في إدانته بوصفه جريمة ضد الإنسانية ،

وإذ تؤكد من جديد أن الامم المتحدة هي الاداة الاساسية لتنظيم العلاقات الدولية وحل المشاكل الدولية وأن أجهزتها الرئيسية ، وخاصة مجلس الامن ، مسؤولة عن صون السلم والامن الدوليين وتعزيزهما تعزيزا فعالا ،

١ - تؤكد من جديد استمرار سلامة الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي[(١)] ، وتدعو جميع الدول إلى المساهمة بصورة فعالة في تنفيذه ؛

٢ - تؤكد أيضا من جديد أنه يجب على جميع الدول أن تفي بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بميثاق الامم المتحدة ؛

٣ - تؤكد أن السلم وتحقيق نزع السلاح وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ستظل المهمة الاولى والرئيسية للمجتمع الدولي إلى أن يقام سلم عالمي دائم ومستقر مستند إلى بنية للامن الدولي شاملة وباقية وقابلة للتنفيذ بسهولة ؛

٤ - تدعو جميع الدول إلى الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعن التدخل والتعرض والعدوان والاحتلال الاجنبي والتسلط الاستعماري أو تدابير الإكراه السياسي والاقتصادي التي تنتهك سيادة الدول الاخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، فضلا عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ؛

---

(١) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

٥ - تدعو أيضا جميع الدول إلى السعي ، من خلال استخدام الوسائل المنصوص عليها في الميثاق ، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإلى ازالة بؤر التأزم والتوتر ، التي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ؛

٦ - تؤكد الحاجة إلى زيادة تقوية دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن ، وتعزيز الاحترام للقانون الدولي وكذلك في التنمية والتقدم الاقتصاديين والاجتماعيين لفائدة البشرية ؛

٧ - ترحب بالمشاركة النشطة لمجلس الأمن في متابعة تأدية مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين ، وتعرب عن الأمل في أن يواصل مسيرته بهذه الروح للتصدي لجميع المسائل الأخرى المعروضة عليه والتي تهدد السلم والأمن الدوليين ؛

٨ - تحث جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، على اتخاذ تدابير فورية جديدة تهدف إلى تعزيز واستخدام نظام الأمن الجماعي استخداما فعالا على النحو الذي يتوخاه الميثاق ، وكذلك إلى وقف سباق التسلح بصورة فعالة بغية تحقيق نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة ، وتنفيذ التوصيات والمقررات التي تشتمل عليها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (٣) ؛

٩ - تؤكد أن تواصل نمو وتنمية الاقتصاد العالمي ، وخاصة اقتصاد البلدان النامية وحل مشاكلها الاقتصادية ، شرط مسبق أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

١٠ - تؤكد ضرورة تنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة وتصحيح اختلال التوازن وانعدام المساواة الحاليين في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بوسائل أخصها أن تستند ادارة الاقتصاد العالمي إلى قاعدة أكثر اتساعا تعكس مصالح جميع البلدان ؛

١١ - ترى أن احترام وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية من جميع الجوانب وتقوية السلم والأمن الدوليين يدعم كل منهما الآخر بصورة متبادلة ؛

---

(٣) القرار د إ - ٢/١٠ .

١٢ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الرازحة تحت نير التسلط الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي أو نظم الحكم العنصرية وحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

١٣ - تؤكد من جديد أيضا مسؤولية الامم المتحدة بشأن مسألة محو نظام الفصل العنصري وتدعو الى التنفيذ الكامل للاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة(٣) ؛

١٤ - تؤكد من جديد كذلك أن إقامة العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي تمثل ضرورة ملحة وتؤكد إيمانها بأن الامم المتحدة توفر أفضل إطار لتعزيز هذا الهدف ؛

١٥ - تدعو الدول الاعضاء إلى تقديم ارائها بصدد مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وخاصة في ضوء التطورات الاخيرة في ميدان الامن والتعاون الدوليين ، وتطلب إلى الامين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين يستند إلى الإجابات الواردة ؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" .

- - - - -

(٣) القرار دإ - ١/١٦ .